مباحثات يمنية- مصرية في مجال المواصفات والمقاييس

صنعاء/سبأ

التقى وزير الصناعة والتجارة بصنعاء أمس رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة المصرية للصادرات والواردات محمد علاء الدين عبدالكريم والوفد المرافق له .

وجرى في اللقاء بحث سبل تعزيز علاقات التعاون الثنائي بين البلدين الشقيقين في مختلف المجالات والاستفادة من التجربة المصرية في مجال الصادرات والواردات .وفي اللقاء اشار وزير الصناعة الى العلاقات التاريخية اليمنية المصرية ، مؤكدا اهمية تطوير هذه العلاقة ليس في مجال الصادرات والواردات فقط وانما لتشمل مختلف المجالات الاقتصادية .

وعبر وزير الصناعة عن استعداد الوزارة لتذليل كافة الصعوبات في سبيل تفعيل الاتفاقيات والعلاقات الاقتصادية لاسيما الصناعي والتجاري بين البلدين .

من جانبه استعرض رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة المصرية للصادرات والواردات تجربة مصر في هذا المجال والجهود التي تبذلها لتحسين صادراتها وواراداتها ودورها في عملية الضبط الرقابي .. وعبر عن استعداد بلاده تطبيق الانظمة التقنية والإفادة في تطبيق التشريعات والقوانين في هذا المجال بين البلدين الشقيقين.

حضر اللقاء وكيل وزارة الصناعة والتجارة عبدالله عبدالولي ومدير عام الهيئة اليمنية للمواصفات والمقاييس وليد عبدالرحمن عثمان .

في غضون ذلك عقدت بالهيئة اليمنية للمواصفات والمقاييس بصنعاء جلسة مباحثات بين الهيئة والهيئة العامة المصرية للصادرات والواردات .

واوضح مدير عام الهيئة وليد عبدالرحمن عثمان ان المباحثات ركزت على التعاون في مجال تفعيل الخدمات الالكترونية بين الهيئة وهيئة الصادرات المصرية، بما يضمن مواكبة تطوير الإجراءات التي تقوم بها الهيئة خصوصا فيما يتعلق بالرقابة على الواردات التي بدأت الهيئة بتطبيقها.

ولفت أن الى التعامل وفق النظام الالكتروني سيسهل الإجراءات لمتلقي الخدمة من المستوردين والمخالفين وتستفيد منه الجهات الحكومية ذات العلاقة بحيث يستطيع التاجر المستورد تسجيل بياناته للشحنة المستوردة في الانترنت من مقر عمله ومتابعة الإجراءات الخاصة بشحنته من مقر عمله دون الحاجة للتردد المباشر على الهيئة وفروعها في المنافذ الجمركية وهذا يمثل نقلة نوعية في خدمات الهيئة ويتماشى مع سياسة الحكومة لتفعيل الحكومة الالكترونية.

مناقشة مستوى التعاون الزراعي بين اليمن والفاو

صنعاء/سبأ

بحث وزير الزراعة والري المهندس فريد مجور أمس مع ممثل منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة في اليمن الدكتور فؤاد الدومي أوجه التعاون المشترك بين اليمن والمنظمة في المجال الزراعي.

وتناول اللقاء إسهامات المنظمة بالتعاون مع الوزارة في تنفيذ المشاريع الزراعية وسير تنفيذها ، وكذا المواضيع المتعلقة بمعلومات الأمن الغذائي والقضايا المتصلة بدعم وتطوير الأنشطة الزراعية وتأهيل الكوادر العاملة في المجال الزراعي .

وفي اللقاء نوه وزير الزراعة بإسهامات الفاو في دعم مسارات التنمية الزراعية في اليمن .. لافتا إلى المشاريع التي تنفذها المنظمة في اليمن والهادفة إلى تحسين القدرات الإنتاجية الزراعية .

من جانبه أكد المسئول الأممي حرص المنظمة على استمرارها في دعم اليمن في مختلف المجالات والأنشطة خاصة المتعلقة بتحقيق الأمن الغذائي .

حضر اللقاء مساعد ممثل الفاو في اليمن الدكتور محمد نعمان سلام .

170 مليون ريال تكلفة تنفيذ مشروع تحسين الانتاج بوادي سردود

صنعاء/سبأ

عقدت اللجنة الفنية البحثية المختصة بإعداد دراسة مشروع تحسين الإنتاج العلفي في وادي سردود اجتماعا لها أمس بصنعاء برئاسة وزير الزراعة والري المهندس فريد مجور .

وكرس الاجتماع لمناقشة الخطة التنفيذية الخاصة بالبدء بتنفيذ المشروع الذي سيتم تمويله بمبلغ 170 مليون ريال من صندوق تشجيع الانتاج الزراعي والسمكي والاتحاد التعاوني والزراعي .

وأشار وزير الزراعة والري إلى التوجه الكبير من قبل المزارعين وبعض المستثمرين والشركات الإنتاجية للتوسع الاستثماري في قطاع الانتاج الحيواني الأمر الذي جعل هذا القطاع يعاني كثيرا بسبب نقص الأعلاف المحلية .

ولفت إلى أنه يُعول كثيرا على هذا المشروع في تحسين إنتاجية الأعلاف وتوفيرها بكميات كبيرة من أجل تنمية وتطوير الثروة الحيوانية كأحد القطاعات الهامة والمساهمة في توفير الأمن الغذائي .

وركزت الدراسة على تقديم شرحا تفصيلا عن الخطة التنفيذية للمشروع وأهميته ، حيث يستهدف زراعة الأعلاف على مساحة 290 هكتاراً من مزرعة سردود الإنتاجية في سهل تهامة كخطوة أولى في طريق تحقيق هذا الهدف وذلك من خلال استغلالها في زراعة الأنواع المختلفة من الأعلاف المحسنة وتحديد العائد الاقتصادي الذي يمكن تحقيقه عند تعميم هذا النشاط في حقول المزارعين .

حضر الاجتماع وكيل وزارة الزراعة والري لقطاع تنمية الإنتاج الزراعي المهندس عبدالملك الثور ورئيس الهيئة العامة للبحوث والإرشاد الزراعي الدكتور منصور العاقل وعدد من المسئولين .

بيع أذون خزانة بقيمة 76.3 مليار ريال

تم أمس بمقر البنك المركزي اليمني تحليل عروض شراء أذون الخزانة التنافسية للمزاد رقم (803).

وأشار بيان صادر عن البنك المركزي إلى أن القيمة الاسمية الإجمالية للطلبات الفائزة بلغت مبلغ (76.339.990.000) ريال،كما بلغ متوسط معدل الفائدة للآجال الثلاثة (91)، (182)، (364) .. (16.09%)،(15.97%)،(15.97%) على التوالي.

وستفتح مظاريف الطلبات غير التنافسية يوم الأحد القادم.

تشكيل لجنة للنظر في عمل صندوق النظافة بمحافظة صنعاء

صنعاء - سبأ

أقر مجلس إدارة صندوق النظافة والتحسين بمحافظة صنعاء في اجتماعه أمس الأول برئاسة المحافظ عبد الغني حفظ الله جميل تشكيل لجنة برئاسة وكيل المحافظة المساعد للشؤون الفنية اسماعيل المقالح لإعادة النظر في عمل الصندوق ووضع خطة مستقبلية تحدد فيها آلية عمل الصندوق وتفعيل إيرادته ، واصلاح كافة المعدات ، بالإضافة إلى حل مشاكل عمال النظافة التابعين للصندوق .

وناقش مجلس إدارة الصندوق في اجتماعه أمس بحضور وكيل قطاع الموازنة المساعد بوزارة المالية علي جبران الشماحي، المواضيع المتعلقة بأوضاع الصندوق والسبل الكفيلة بتحسين الأداء ورفع نسبة الإيرادات لتمكين الصندوق من أداء مهامه على أكمل وجه.

وتطرق الاجتماع للمشاكل والصعوبات التي تواجه عملية تحصيل رسوم الكهرباء وامكانات الفصل في تحصيلها لصالح محافظة صنعاء بدلا عن أمانة العاصمة .

مناقصة دولية لتنفيذ محطة كهربائية بقدرة 45 ميجاوات لشركة مصافي عدن

عدن / سبأ

اعلنت شركة مصافي عدن عن انزال مناقصة دولية لتنفيذ المرحلة الاولى للمحطة ا لكهر با ئية التابعة للمصفاة بقدرة 45 ميجاوات.

واكد المدير التنفيذي للشركة الدكتور نجيب العوج لوكالة الأنباء اليمنية (سبأ)ان المناقصة ستتم بكل شفافية بحسب القوانين النافذة وسترسى على من يقدم افضل عطاء .. مشيرا الى ان دراسات هذه المحطة تم اعدادها من كبرى الشركات الدولية المتخصصة في مجال توليد الطاقة الكهربائية.

ودعا الشركات المحلية والدولية الى دخول المنافسة وعلى الراغبين الاطلاع على شروط الدخول في المناقصة زيارة موقع الشركة على الانترنت .

ولفت الى ان تنفيذ المشروع يأتي في اطار التطوير والتحديث لمصفاة عدن الذي تسعى الشركة لتنفيذه عقب توفر الموارد المالية .

بتكلفة 13 مليار ريال
تسجيل 10 مشاريع استثمارية بالحديدة

الحديدة / سبأ

سجل فرع الهيئة العامة للاستثمار بمحافظة الحديدة خلال النصف الاول من العام الجاري عشرة مشاريع جديدة بقيمة 13مليارا و24مليونا و323 ألف ريال .

وأوضح مدير فرع الهيئة العامة للاستثمار بالحديدة عبد الله عبد ربة عمرلـ (سبأ) أن المشاريع المسجلة تمثلت في مصانع الثلوج والملح والهياكل والمباني الحديدية والبلاك الاوتوماتيكي والعطور .. مبينا أن الموجودات الثابتة لتلك المشاريع بلغت 8مليارات و977مليونا و778الف ريال.

وأشار عمر إلى أنه تم أيضا تسجيل ايضا مشروع زراعي بقيمة 162مليونا و808 ألف ريال .. مؤكدا أن تلك المشاريع وفرت فرص عمل لعدد 307عمال محليين.

مناقشة أوضاع فرع مؤسسة الكهرباء في لحج

لحج / سبأ

ناقش لقاء بمحافظة لحج برئاسة أمين عام المجلس المحلي للمحافظة علي حيدرة ماطر أوضاع فرع مؤسسة الكهرباء بالمحافظة والصعوبات التي تواجهها وإيجاد الحلول والبدائل التي تلبي تحسين مستوى الخدمات للمشتركين.

واستعرض اللقاء الذي ضم مدير عام مكتب الكهرباء بالمحافظة خالد سبيت ومدراء الادارات ورؤساء الاقسام بفرع المؤسسة، التدابير المحفزة لبناء الثقة بين المؤسسة والمواطن من خلال تفعيل دور المجالس المحلية وخطباء المساجد لتحسين مستوى تحصيل الايرادات.

وفي اللقاء أكد أمين عام محلي المحافظة ضرورة توحيد الجهود والعمل بروح الفريق الواحد لما من شأنه تعزيز خدمات الكهرباء للمواطنين واتخاذ الاجراءات الصارمة ضد من يتهاون في اداء عمله .. لافتا إلى ضرورة فتح باب التوصيلات الكهربائية حسب النظم واللوائح المعهودة والابتعاد عن الروتين الممل الذي لا يساعد إلا على تهرب المواطن .

وشدد ماطر على اجراء الصيانة الدورية التي تحفظ استمرار نقل التيار الكهربائي بصورة سليمة وتقلل من الفاقد في التيار الكهربائي وتأهيل الكادر الفني لضمان الاداء والجودة .

9.3 مليار ريال إيرادات جمرك الصحراء والوادي بحضرموت

سيئون/سبأ

بلغت الإيرادات الجمركية بوادي حضرموت والصحراء خلال العام الماضي 2012م تسعة مليارات و 376 مليونا و 188 ألفا و 726 ريالا.

فيما بلغت إيرادات الضرائب خلال الفترة من يناير وحتى يونيو من العام الحالي 2013م مليارا و 155 مليونا و 510 آلاف و 776 ريالاً وبلغت الإيرادات المحلية والمشتركة خلال نفس الفترة 204 ملايين و46 ألفاً و 989 ريالاً.

جاء ذلك في تقارير مقدمة من تلك الجهات إلى المكتب التنفيذي بوادي حضرموت والصحراء في اجتماعه أمس برئاسة وكيل المحافظة المساعد لشئون الوادي والصحراء فهد صلاح الاعجم .

وتطرقت تلك التقارير إلى جملة من الايجابيات والسلبيات التي رافقت نشاط وعمل تلك الجهات خلال الفترة الماضية ومقترحاتها لتجاوز تلك الإخفاقات خلال الفترة القادمة.

واستمع المكتب التنفيذي إلى تقريرا شفوي من مدير مكتب التخطيط والتعاون الدولي عن مشروع الخطة والبرنامج الاستثماري لعام 2014م والإجراءات المتخذة من قبل المعنيين بالمكتب لإعداد مشروع الخطة والبرنامج الاستثماري بصورته النهائية بعد استكمال استلام مقترحات المديريات والأجهزة التنفيذية فيها في موعد لا يتجاوز منتصف الأسبوع المقبل .

واستعرض المكتب التنفيذي تقرير عن الأوعية الزكوية وكيفية تحصيلها والمعوقات التي تحول دون تنفيذ المهام الملقاة على عاتق المعنيين بالإدارة العامة للواجبات الزكوية والمتابعات الحثيثة من اجل تطوير آلية التحصيل .

كما استعرض المكتب التنفيذي تقريرا عن مستوى تنفيذ الموازنة للفصل الأول لعام 2013م وكذا تقريرا عن أوضاع مديرية السوم حيث أشاد المكتب التنفيذي بجهود السلطة المحلية بالسوم في تنفيذ مهامها وواجباتها على الوجه الأكمل .

مؤشرات اقتصادية

اسعار الذهب تواصل تراجعها عالمياً

سنغافورة/

تراجع سعر الذهب للجلسة الثانية على التوالي أمس بعد أن عجز محضر اجتماع لمجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الأميركي) عن تهدئة المخاوف من بدء المجلس في تقليص برنامجه التحفيزي اعتبارا من الشهر المقبل.

وارتفع سعر الذهب - الذي يشترى في الغالب باعتباره أداة تحوط ضد التضخم - في البداية بعد نشر محضر الاجتماع نظرا لعدم الاتفاق على خفض التحفيز ولكنه تراجع بعد ارتفاع الدولار والعائد على سندات الخزانة الأميركية.

وانخفض سعر الذهب في السوق الفورية 0.2 % إلى 1363 دولارا للأوقية (الاونصة) بعد نزوله 0.3 % في اليوم السابق ، وتراجع الذهب الأميركي نحو سبعة دولارات إلى 1362.60 دولار.

وهبط سعر الذهب نحو 20 %منذ بداية العام الحالي ولكنه زاد 15 % تقريبا منذ أن وصل إلى أدنى مستوى له في ثلاثة أعوام في أواخر يونيوعندما بلغ 1180.71 دولار.

وتراجع سعر الفضة 0.04 % إلى 22.83 دولار للأوقية. وارتفع البلاتين 0.24 % إلى 1510 دولارات للأوقية كما زاد البلاديوم 0.54% إلى 745.47 دولار للأوقية.

تأجيل شروط الربط بين بورصتي مصر وتركيا

القاهرة/

أعلنت بورصتا مصر وتركيا عن إرجاء مشروع الربط المباشر بينها الى أجل غير مسمى بسبب التطورات الأخيرة في المشهد السياسي فى البلدين.وأشارت بورصتا مصر واستنطبول، فى بيان مشترك لهما اليوم الخميس الى أن كلا السوقين سيواصلان الاتصالات لتقييم الوضع على نحو منتظم.وقال البيان:، إن عملية الربط لاتزال مسألة معلقة لاسيما وأن شركات السمسرة من الجانبين في انتظار توقيع اتفاقيات ثنائية لبدء تخصيص الموارد الخاصة بالمشروع.

بيع أكثر من من 5 ملايين وحدة سكنية في اميركا

واشنطن/

أظهرت بيانات اقتصادية نشرت أمس الأول زيادة مبيعات المساكن القائمة في الولايات المتحدة في شهر يوليو الماضي بأسرع وتيرة لها منذ نوفمبر 2009م مع دخول المزيد من المشترين السوق قبل الزيادة المتوقعة في أسعار الفائدة على التمويل العقاري.وأظهرت بيانات الاتحاد الوطني للمطورين العقاريين"زيادة مشتريات المساكن المباعة من قبل الشهر الماضي بنسبة 6.5؟% إلى 5.39 مليون وحدة سنويا. وزادت الأسعار خلال يوليو الماضي بنسبة 13.7؟% عن الشهر نفسه من العام الماضي وهي أكبر زيادة منذ أكتوبر 2005م.

وقد دفع ارتفاع أسعار العقارات المزيد من الأميركيين إلى عرض منازلهم للبيع مع زيادة أعداد الوظائف واستمرار أسعار الفائدة على التمويل العقاري عند مستوياتها المنخفضة،"مما أدى إلى ارتفاع الطلب على العقارات في السوق الأميركية. في الوقت نفسه يهدد ارتفاع تكاليف الاقتراض بعرقلة مسيرة التحسن في السوق العقارية"التي تمثل أحد محركات النمو الاقتصادي.

معضلة الادارة المالية في الجهات الحكومية

احمد ماجد الجمال●

من الضروري أن يرتفع مستوى تقييم الإدارات المالية في الجهات الحكومية من قبل الأجهزة الرقابية للتحقق من مدى التزامها واتساقها مع الأنظمة والتعليمات المالية النافذة، ومن خلال هذا التقييم يمكن استجلاء صورة شاملة عن فعالية الإدارة المالية بأجهزة الدولة.

من المفاهيم الشائعة للإدارة المالية في أية جهة حكومية، ارتباط مفهومها بالإجراءات المالية والمحاسبية فقط، أي أن عمل الإدارة المالية يتمثل في تسجيل الإيرادات والنفقات في الدفاتر والسجلات، والقيام بإعداد أوامر واستمارات الصرف والتحصيل وأذون التسوية وصرف المستخلصات من خلال الدورة المستندية, وإعداد الحسابات الختامية.

وقد تسرّب المفهوم السابق إلى الإدارات العليا في كثير من الجهات الحكومية حيث لا يطالب المسؤولون الإدارات المالية بوظائف أو معلومات أكثر من الإجراءات المحاسبية المعتادة، بل إنه في بعض الجهات لا تطالب الإدارة العليا بأي معلومات مالية من الإدارات المالية، ويقتصر الإطلاع على مسؤولي الشؤون المالية فحسب، وهذا يعطي انطباعاً غير إيجابي عن أداء الإدارات المالية في الجهات الحكومية وعن أداء الإدارة المالية للدولة ككل .

صحيح أن النظام المحاسبي الحكومي يعد جزءاً مهماً من وظائف الإدارة المالية، إلا أنه لا يمثل جميع عمليات وأنشطة الإدارة، وبالتالي فإن هناك وظائف أخرى مهمة تم إهمالها بالرغم من أنها تمثل الوظائف الرئيسية للإدارة ومن أهمهما: التخطيط المالي وتحليل البيانات والمعلومات المالية ودراستها، بالإضافة إلى وظيفة التنظيم و الرقابة والمتابعة, وافتقادها لأسلوب علمي متبع يقتضي تحديد المعضلة وتجميع معلومات عنها وتحديد وتحجيم المعضلة من كافة الجوانب وتجميع معلومات كافية عنها

قد يقول قائل: «إن الإجراءات النظامية غير المناسبة والضعف في النظام المحاسبي الحكومي الحالي واللوائح, والقائمين على الإدارة المالية ونظام الموازنة الذي لازال حتى تاريخه في مرحلة التحول من نظام البنود التي ترتكز على المدخلات بدل التركيز على المخرجات تؤدي جميعها إلى تقويض إمكانية تحقيق الأهداف المرجوة من سياسات المالية العامة، وتعيق تحقيق الأهداف المرسومة لصالح المجتمع، وجميع هذه العوامل هي التي أدت إلى «ضعف الإدارة المالية» وعدم الاعتماد على أعمالها سوى الإجرائية «فقط.»

وهذا القول في مجمله صحيح، ولكن هذا لا يعني أن لا تقوم الإدارة المالية بجميع أعمالها على الشكل المطلوب، فعلى سبيل المثال من المهام الرئيسية للإدارة القيام بإعداد مشروع (الموازنة) وذلك بالتعاون والتنسيق مع الإدارات الأخرى في الجهة الحكومية، وهذه الوظيفة تتعلق بشكل مباشر بالتخطيط المالي، والواقع في عملية التخطيط هذه أن يتم إعداد الموازنة بدون أسس ومعايير علمية واضحة وإنما يتم التقدير بناءً على مؤشرات وتقديرات قديمة أو باجتهادات شخصية بحتة,أو لأهواء تتجلى فيها المصالح والمنافع الخاصة والدليل على ذلك إجراء المناقلات بين بنود وأنواع الموازنة عند تنفيذها وفي الغالب دون وجود مبررات ودلائل حقيقية واضحة وصحيحة ، بالإضافة إلى اختلال الأولويات والأهمية النسبية للإيرادات بمجملها وكل أنواعها ولكثير من بنود الإنفاق ,فمثلاً كيف يتم وضع مشروع يتعلق بالبنية التحتية بأهمية أقل، ومشروع يتعلق ببناء بوابة لمرفق أو استراحة بأهمية أعلى؟ وكيف يتم النقل من بند لمشروع حيوي إلى بنود مصاريف الأثاث وشراء السيارات والحوافز والمكافآت الاستثنائية والنثريات لمهام ذات غير جدوى, أو المصاريف السفرية أو التدريب الداخلي والخارجي ؟ وكيف نفسّر الصرف العشوائي في نهاية كل سنة مالية؟

ليس هذا فحسب، بل إن بعض الجهات الحكومية لا تستشير إداراتها على الإطلاق عند تقدير مشروع بنود الموازنة!، وهذا القصد بالتحديد عن غياب وظيفة التخطيط المالي في الإدارات المالية.

.أما بالنسبة لوظيفة التحليل المالي، فهناك ضعف واضح واختلال في كثير من الإدارات المالية، بسبب افتقارها إلى أدوات وأساليب التحليل وغياب الكادر الكفؤ وغياب المؤشرات المالية، فليس هناك حرص من قبل الإدارات العليا على التقارير المالية بشكل عام وبالتالي لا تحرص الإدارات المالية على إجراء هذا التحليل، فمثلاً ما هي نسب مؤشرات الصرف من الموازنة في كل شهر؟ وأي من البنود والأنواع تتركز فيها نسب الصرف ولماذا؟ وهل يتم مقارنة النسب بالأعوام أو الأشهر الماضية ويتم تحديد الاختلافات وأسبابها؟ ما هي نسب المناقلات بين بنود الموازنة ولماذا؟ وهل يتم تحليل ومقارنة الحسابات الختامية لآخر ثلاث سنوات مالية مثلاً؟ وإذا تم ولكن بشكل صوري لأرقام صماء فقط دون التحليل الفني والمالي والقانوني.....الخ الموضوعي توضح فيه بالدلائل والمستندات مكامن الفساد والمخالفات المالية كالرشوة والسرقة والاختلاس والتزوير والتدليس وغيرها من نقاط الاختلال جميع الأسئلة السابقة تمثل تحليلاً مالياً بسيطاً جداً، تم طرحها للتوضيح فقط، حيث توجد أدوات تحليل أخرى معقدة ومتطورة جداً للتقارير المالية.

أما بخصوص وظيفة التنظيم والرقابة فتركت هذه الوظيفة للأجهزة الرقابية مثل الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة (للرقابة اللاحقة)،ووزارة المالية (للرقابة المصاحبة)،والمشكلة هنا تتمثل في ضعف الاتصال وإذا حدث يكون ظرفي و في أن نوعية هذه الرقابة تتعلق بالإجراءات المستندية وتهمل الوظائف الأخرى للإدارة المالية، علماً بأن بعض الجهات الحكومية لديها قسم داخلي خاص بالتدقيق والمراجعة المستندية قبل الصرف، وبعض الجهات التي لديها وحدة للمراجعة الداخلية تقوم بالتدقيق المستندي بعد الصرف وعليه فإن التنظيم الإداري الداخلي للإدارة المالية لا يخضع للرقابة سواء من داخل الجهة نفسها أو من خارجها إلا في ادني مستويات الرقابة والمراجعة الشكلية.

والجدير بالذكر أن مسؤولية التنظيم والرقابة هي من مسؤوليات الإدارة المالية نفسها في المقام الأول، فهي مسؤولة عن توزيع المهام والصلاحيات بين الموظفين ومسؤولة عن تطبيق الهيكل التنظيمي المعتمد لها، ومسؤولة عن الإجراءات الرقابية داخل الإدارة، ومسؤولة عن إعداد التقارير المالية والحسابات، ومسؤولة عن جودة نتائج ومخرجات الأعمال والأنشطة المالية أيضاً.

هناك عوامل وقيودا تراكمت عبر سنوات أثرت على كفاءة الإدارة المالية في كل الجهات، كما أن طبيعة وأنشطة هذه الإدارة تختلف من جهة حكومية إلى أخرى، ولكن من الضروري جداً التركيز على الوظائف الأساسية للإدارة (التخطيط، التحليل، التنظيم والمتابعة والضبط)، والتي تؤكد عليها الأنظمة والتعليمات فعند تصفح أي دليل تنظيمي لأية وزارة حكومية فسنجد أن هذه المهام تمثل الاختصاصات الرئيسية للإدارة المالية.

ومن الضروري أيضاً أن يتم تقييم الإدارات المالية بمستوى أعلى مما هو قائم حالياً في تلك الجهات من قبل الأجهزة الرقابية للتحقق من مدى التزامها بالأنظمة والتعليمات المالية النافذة، ومن خلال هذا التقييم الجيد يمكن استجلاء صورة شاملة عن فعالية الإدارة المالية للدولة ككل، وخاصةً عند دراسة وتحليل الحساب الختامي للدولة بصفة عامة ومقارنته بنتائج هذا التقييم دون المحاولة للابتعاد عن نتائجها الحقيقية بكل عيوبها أو التملّص من نقاط الضعف بها.

باحث بوزارة المالية